

مسؤول: مصر تستهدف إقرار قانون الصكوك بالنصف الثاني من ٢٠١٦

الخبر

موقع مباشر:

قال نائب وزير المالية لشؤون الخزانة العامة إن وزارة المالية تستهدف إقرار قانون الصكوك السيادية في النصف الثاني من ٢٠١٦.

والصكوك السيادية هي أداة لتمويل مشروعات تنموية تعود بالنفع العام على المجتمع، وقد تلجأ لها كذلك في تمويل عجز الموازنة بدلا من اللجوء للاقتراض الخارجي الذي يزيد من أعباء الدين العام، والصكوك هي أوراق مالية اسمية متساوية القيمة تصدر لمدة محددة لا تزيد على ثلاثين عاما، تمثل كل منها حصة شائعة في ملكية أصول أو منافع أو موجودات أو مشروع معين أو التدفقات النقدية له، وفقا لما تحدده نشرة الاكتتاب العام أو مذكرة المعلومات بحسب الأحوال.

وأضاف محمد معيط، في اتصال هاتفي مع مباشر، أن مشروع القانون سيتم إحالته للبرلمان فور الانتهاء من تشكيل اللجان الداخلية لمجلس النواب، وبعد الانتهاء من إقرار برنامج الحكومة.

وعن حجم التمويلات المستهدفة من الصكوك، يقول معيط إن وزارة المالية لم تحدد القيمة بعد أو المشروعات المستهدفة البدء بها، مؤكدا أن الصكوك كأداة تمويلية مطروحة بقوة خلال الفترة المقبلة.

وأوضح معيط أن الصكوك ستساعد في تمويل المشروعات الحكومية وتساعد على جذب شريحة من المستثمرين تفضل التعامل بها.

يُشار إلى أن هيئة الرقابة المالية قد أقرت تعديلات قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ في مارس ٢٠١٥، وأضافت تنظيم الصكوك، إلا أن القانون لم يصدر حتى الآن.

وتوقعت وكالة ستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني أن تتراوح إصدارات الصكوك عالميا في ٢٠١٦ بين ٥٠ إلى ٥٥ مليار دولار، مقارنة بـ ٦٣,٥ مليار دولار في ٢٠١٥، و١١٦,٤ مليار دولار في ٢٠١٤.

الرأي

* تبرز أهمية الصكوك في الوقت الراهن من اتساع نطاق تطبيقها على المستوى الإقليمي والدولي، حيث اتجهت المؤسسات المالية والمصرفية إلى تبني تطبيق هذه الصكوك كأحد مصادر التمويل التي تلائم رغبات العديد من المستثمرين، كما أن سوق الصكوك قد نمت وزاد استخدامها بشكل ملحوظ في العقد الأخير.

* هناك اتفاق عام على أن الصكوك تعد إحدى أدوات التمويل الهامة التي تلعب دورا بارزا في تمويل الاستثمار تستخدمها الشركات الخاصة والبنوك والحكومات وغيرها من الجهات الاعتبارية لتمويل أنشطتها ومشروعاتها المختلفة أو التوسع فيها.

* هناك ضرورة للاستفادة من هذه الأداة في إطار خطة الدولة نحو تطوير الأدوات المالية وتنويعها لزيادة قدرة الشركات والحكومة وغيرها من الجهات الاعتبارية المختلفة في الحصول على التمويل، لما في ذلك من أثر إيجابي على زيادة حجم الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي، وعلى تمكين تلك الجهات من تنويع مصادر تمويلها، ولتلبية احتياجات شريحة كبيرة من الأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والشركات الراغبة في تمويل أنشطتها ومشروعاتها أو التوسع فيها عن طريق الصكوك، وكذلك تفضيل العديد من المستثمرين لهذه الأداة من أدوات الاستثمار.

* يستلزم تفعيل هذه الأداة حاليا أن يُعاد النظر في القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٣ في شأن إصدار قانون الصكوك خاصة بعدما شابه من لفظ شعبي واقتصادي على مستويات كثيرة نتيجة العوار التشريعي الذي شهده وتسبب في تعطيل هذه الأداة التمويلية الهامة حتى الآن مع إدراج باب للصكوك ضمن قانون سوق المال.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.